الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز يرعى ندوة النظم العدلية الثلاثة

رعى صاحب السموالملكي الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة يوم الثلاثاء ١٤/٤/١٤٢٣هـ حفل افتتاح ندوة النظم العدلية الثلاثة التي نظمتها وأشرفت عليها رئاسة محاكم محافظة الطائف بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بالمحافظة وذلك في فندق مسرة إنتركونتنتال .

وقد ألقى في الحفل الخطابي الذي أقيم بهذه المناسبة رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في محافظة الطائف إبراهيم بن عبد الله آل كمال كلمة أكد خلالها أن التقارب والتآلف الذي يجمع بين القطاع الخاص ممثلا في الغرف التجارية الصناعية في المملكة وبين المحاكم الشرعية يعد دليلا واضحا على حسن التوجه لتحقيق مصلحة مشتركة هدفها إظهار الحقيقة بكل معانيها وفق الشريعة الإسلامية السمحة التي تتخذ من الكتاب والسنة منهجا ودستورا .

وقال إن الأنظمة العدلية الثلاثة بما فيها من أحكام وقواعد ونظم وإجراءات ماهي إلا طريق للوصول إلى تحقيق العدل بين الناس وتبسيط الاجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف السامي .

عقب ذلك ألقى رئيس محاكم الطائف فضيلة الشيخ عبد الإله بن عبد العزيز آل فريان كلمة أوضح فيها أن القضاء هو النظر في الخصومات وإصدار الأحكام والغاية منه إيصال الحقوق ودفع المظالم وتحقيق العدل وهو بهذا المعنى أحد الأركان الأساسية للدولة وأحد سلطاتها الرئيسية مؤكدا أن الأحكام القضائية في بلاد الحرمين الشريفين مستمدة من الكتاب والسنة .

وقال إن سعى المملكة العربية السعودية للتقدم والأخذ بالمعطيات الحضارية المشروعة وتحقيق العدل وصيانة حقوق ا لإنسان جعلها تحرص منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله على تدوين عدد من النظم. مشيرا إلى أنه في الجانب القضائي صدر أول تنظيم إجرائي عام ١٣٤٤هـ ولا زالت الدولة تعمل على سن النظم وتحديثها .

وأضاف الشيخ آل فريان إن إصدار النظم الخمسة الكبرى وهي النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق ونظام المرافعات الشرعية ونظام الاجراءات الجزائية يعد نقلة متميزة ستبرز آثارها الإيجابية بإذن الله تعالى على الوطن والمواطن .

وأكد أن ما انفردت به هذه الدولة المباركة أن جعلت الشريعة الإسلامية (الكتاب والسنة) هي الحاكمة على جميع أنظمة الدولة وإن ولاة الأمر وفقهم الله يؤكدون على هذا المقصد السامي.

ورفع فضيلة رئيس محاكم الطائف في ختام كلمته باسمه واسم أصحاب الفضيلة قضاة محاكم الطائف ومنسوبيها الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو نائبه وسمو النائب الثاني حفظهم الله على رعاية القضاء ومؤسسات العدالة .

كما أعرب عن شكره لصاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة على رعايته حفل افتتاح الندوة ولمعالي وزير العدل على دعمه وتشجيعه المستمر وللكافة المشاركين في الندوة .

بعد ذلك ألقى معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ كلمة قال فيها: إن من نعم الله تعالى على هذا البلد المبارك أن منّ عليه بقيادة حكيمة تحكم شرع الله تعالى

وترعى حدوده وتلتمس مصالحه وتسعى إلى درء المفاسد عنه وتجتهد في أن لا تعمل إلا بما يكون موافقا لما شرعه الله ومحققا لمقتضيات مصلحة الخلق في كل عصر . وأضاف معاليه في كلمته: وإن من المتقرر في القواعد الشرعية أن الأحكام الشرعية لا تتغير بعد استقرار التشريع وما يكون من تبدل إنما هو في متعلقات هذه الأحكام وهي الوقائع، فالوقائع تختلف أحكامها باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص، فإذا تبدلت الواقعة تبدل حكمها وفق ما تكون عليه حالها من تحقيق المصلحة ودرء المفسدة .

وأشار معاليه إلى أن هذا المجتمع المبارك قد مر بمراحل في نشأته وقد قرر لكل مرحلة منها ما يناسبها من الأحكام المصلحية وفق ما يقتضيه النظر الشرعي مبينا أن الوقائع لا تتناهى ويجد للناس من الأحكام بقدر ما يجد لهم من النوازل فكان أن تتابعت الاجتهادات التنظيمية المقررة لأحكام الوقائع المستجدة فتعددت وتفرقت وأصبح الاطلاع على جملتها مما تتعذر الإحاطة به وهو على تلك الحال فكان لابد من صدور المراسيم الملكية بإقرار هذه الأنظمة القضائية الثلاثة حيث جمعت المتفرق بصيغة محررة موجزة تيسر الاطلاع عليها والعمل بها وتدرأ احتمال تفاوت الاجتهاد فيما يتخذ من إجراءات تجاه واقعة معينة قدر الإمكان .

وبين أن التوجيهات السامية الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني قد صدرت بإنفاذ لوازم صدور هذه الأنظمة بتبعاتها المالية والإدارية.

وعبر معالي وزير العدل عن شكره لصاحب السمو الملكي الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز على حضوره وجهوده المباركة المشهودة في كل ما من شانه دعم المحاكم الشرعية لأداء رسالتها .

كما عبر عن شكره لكل من معالي محافظ الطائف وفضيلة رئيس محاكم الطائف ورئيس الغرفة التجارية الصناعية بالطائف وأمينها العام ورجال الأعمال بالمحافظة واللجنة المنظمة والجهات الراعية وهي شركة الطائف للاستثمار السياحي وجمعية تحفيظ القران الكريم وجمعية البر على جهودهم المبذولة والمباركة في الإعداد والتنظيم لهذه الندوة .

بعد ذلك ألقى صاحب السمو الملكي الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة كلمة قال فيها: إن من أولويات حكام الدولة السعودية منذ نشأتها الأولى حماية جانب القضاء وإنفاذ أحكامه استجابة لله وطلبا للعدل بين عباد الله .

وأضاف سموه في كلمته: إن الملك عبد العزيز رحمه الله لما أرسى دعائم الدولة كانت حماية الشريعة ورعاية القضاء وحفظ حقوق الإنسان من أهم أولويات الدولة ولذلك سنت الأنظمة وأصدرت القرارات ومع تقدم الزمن وازدهار النهضة الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا أصبح من اللازم تحديث تلك الأنظمة ومراجعتها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومن الأنظمة التي صدرت أخيرا نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المحاماة والتي قصد منها مزيد من الوضوح في الإجراءات وبيان الحقوق والواجبات وتوزيع المهام والمسؤوليات.

أيها الاخوة :إن المبادرة بإقامة مثل هذه الندوة التي نظمتها وأشرفت عليها رئاسة محاكم الطائف بمشاركة الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة الطائف يأتي إسهاما في إلقاء الضوء على هذه النظم ونشر الوعي بها وبيان مستجداتها من قبل المختصين والمعنيين من قضاة ومشايخ ورجال الضبط والتحقيق والادعاء والمحامين .

وقال سموه: إنني أقدر لوزارة العدل ممثلة في وزيرها معالي الشيخ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حرصه الدؤوب على تطوير هذا الجهاز ورفع أداء المحاكم بما يحقق التطلعات الخيرة كما أشكر رئيس محاكم الطائف على جهوده المشهودة واهتمامه بتنظيم هذه الندوة .

وختاما اسأل الله تعالى أن يديم على بلادنا المقدسة نعمه التي لا تعد ولا تحصى وان يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح .

عقب ذلك تسلم صاحب السمو الملكي الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز هدية تذكارية بهذه المناسبة قدمها معالي وزير العدل .

الملتقى الرابع لرؤساء كتابات العدل

افتتح معالي الوزير د. عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ صباح الأحد١٧ / ١ / ١٤٢٣هـ الملتقى الرابع لرؤساء كتابات العدل الأولى والثانية في المملكة بمقر الوزارة بالرياض .

ويهدف الملتقى إلى رفع مستوى الأداء الوظيفي في الدوائر الشرعية خاصة كتابات العدل وتبادل الخبرات بين أصحاب الفضيلة رؤساء كتابات العدل في المملكة . وقد القى فضيلة رئيس كتابة العدل الثانية بالرياض الشيخ / عبد الله بن مفلح المعجب كلمة رؤساء كتابات العدل في حفل الإفتتاح أكد فيها أهمية عقد هذا اللقاء . كما ألقى فضيلة وكيل الوزارة الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى كلمة رحب فيها برؤساء كتابات العدل الأولى والثانية في المملكة وبين أن هذا اللقاء يأتي في إطار توجيهات معالي الوزير وحرصه على تطوير إجراءات العمل وتحسين الأداء وسرعة الإنجاز من خلال تبادل الآراء و المقترحات بين رؤساء كتابات العدل للوصول إلى ما يصبو إليه الجميع في تقديم خدمات كتابات العدل بالصورة المثلى والسعي إلى تبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات لكافة المراجعين. وأبان فضيلته عدداً من المشاريع التي تعمل الوزارة على إنجازها وهي:

١- النظام الشامل الذي يعنى بدراسة وتطوير نظام الصكوك وحفظ الثروة العقارية بكتابات العدل الأولى بالمملكة بقيمة إجمالية تصل إلى أربعة ملايين ريال ويقصد به تطوير نظام تطبيقي لجميع كتابات العدل الأولى بالمملكة بحيث يغطي كافة أنواع التعاملات.

٢- مشروع حفظ وتصوير سجلات الثروة العقارية الذي اكمل مرحلته الأولى في مدينة الرياض بحفظ ما يقارب ستة آلاف سجل وفي مرحلته الثانية والثالثة في مكة المكرمة وتصل تكاليفه الى١٤ مليون ريال ويشمل المشروع إنشاء وتنفيذ نظام حفظ سجلات الثروة العقارية على اسطوانات ضوئية.

٣- مشروع النظام الشامل المدمج في كتابات العدل العامة الأولى والثانية لتطوير الأنظمة بمبلغ يصل إلى ١٦ مليون ريال وهو ١٨ نظاماً.

ثم ألقى معالي الوزير كلمة رحب فيها برؤساء كتابات العدل في المملكة المشاركين في الملتقى .

وبين معاليه أن هذا اللقاء يأتي بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني حفظهم الله للارتقاء بأسلوب العمل وتحقيق افضل الأداء وتلمس حاجات الناس والتخفيف عليهم ودراسة المعوقات التي تحول دون قضاء حاجات المواطنين ودراستها لتحسين الأداء والتوصل إلى أفضل النتائج.

وقال معاليه إن المملكة ولله الحمد تتطور باستمرار نتيجة للأخذ بالجانب المادي وصولاً به لتحقيق الجانب الشرعي والارتقاء بهذه البلاد إلى مصاف الأمم المتطورة تمكيناً لدين الله في أرضه بتظافر الجهود وبالبحث عن أفضل السبل والنتائج .

وقال إن الأولوية في هذا الملتقى هي النظر في تبسيط الإجراءات و إدخال الحاسب الآلي في أعمال كتابات العدل لحفظ الثروة العقارية والنظر في الاكتفاء بالبطاقة المدنية دون حضور الشهود أو المعرفين وهو جانب تم تطبيقه ولكن نريد التوسع فيه من أجل التخفيف على المواطنين وتسهيلاً للأداء خاصة وأن البطاقة صادرة من جهة حكومية مقبولة لدى الجهات الشرعية كذلك الحال بالنسبة فيما يتعلق بفسخ الوكالة وتوثيق العقارات والرهن .

وبين معاليه أن هناك اتفاقاً بين الوزارة وبعض الغرف التجارية في إجراء عقد خال من الجوانب التي قد يُدخل على العقد من خلالها وسيطرح في الأسواق بثمن بسيط والوزارة عملت ذلك تعاوناً مع الغرف التجارية وتسهيلاً على المواطنين.

وأشار معاليه إلى أن في المملكة مخططات عقاريه تباع باستمرار وتصرف فيها أموال كثيرة وهي وسيلة من وسائل الاستثمار . وتجاهها مقترح لتخصيص ضبوط وسجلات المخططات مستقلة عن الصكوك والملكيات للأفراد من أجل التسهيل على الجميع .

استقبالات معالي الوزير

استقبل معالي الوزير الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه بالوزارة صباح الأربعاء ١١/ ٢/ ١٤٢٣ هـ سفير دولة كازاخستان لدى المملكة السيد بغداد امرييف وقد سلم السفير الكازاخستاني معالي الوزير شهادة الدكتوراه الشرفية الممنوحة من أكاديمية الحقوق الحكومية في كازاخستان نيابة عن السيد مقصود سلطان ناركاييف رئيس هيئة الأكاديمية كما قدم لمعاليه شهادة الأستاذية (بروفيسور) الشرفية لدوره المتميز في تنمية العلاقات بين المملكة وجمهورية كازاخستان الإسلامية ولجهود معاليه المميزة لخدمة الإسلام.

كما استقبل معاليه يوم ٢٧/ ٣/ ١٤٢٣هـ في مكتبه بالوزارة وفد النيابة الشعبية العليا في جمهورية الصين الشعبية.

وكان الوفد قد بدأ يوم الأربعاء٢٤/ ٣/ ١٤٢٣هـ زيارته الرسمية للمملكة واستغرقت خمسة أيام التقى خلالها بمعالي الوزير الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وعدداً من المسؤولين في الدوائر الحكومية الأخرى ذات العلاقة .

ويتكون وفد الجمهورية الصينية من معالي نائب رئيس النيابة الشعبية العليا لجمهورية الصين الشعبية رئيس الوفد / وانغ تشين تشوان ومعالي رئيس النيابة الشعبية لمقاطعة شانشي/ تشن دا هاو ومعالي رئيس النيابة الشعبية العليا لمقاطعة جيانغشي/ دينغ تشين فا ومعالي رئيس النيابة الشعبية العليا لمنطقة تشينجيانغ الويغور ذات الحكم الذاتي/ مامتي يوسف ورئيس جريدة النيابة اليومية الصينية / ليو يو تشنغ ومدير العلاقات العامة للنيابة الشعبية العليا / تشيانغ تشين تسه. وقد أعدت وزارة العدل للوفد الضيف برنامج زيارات يشمل زيارة بعض المؤسسات العلمية والأكاديمية وبعض المعالم والمناطق التاريخية في مدينة الرياض .

اليحيى يفتتح دورة محضري الخصوم في المحاكم

افتتح فضيلة وكيل وزارة العدل الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى صباح السبت ٢٣/ ١/ ١٤٢٣هـ الدورة الأولى لمحضري الخصوم في المحاكم بالمملكة الذي تنظمه وزارة العدل ممثلة بالإدارة العامة للتطوير الإداري بالتعاون مع بعض الجهات المعنية وتستمر فعالياتها خمسة أيام . وأكد وكيل الوزارة الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى في كلمته لمحضري الخصوم أن الوزارة حرصت على توجيهات معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على تعيين عدد من الموظفين في المحاكم للقيام بإحضار الخصوم بطريقة محببة وأسلوب حسن لأنه يمثل وزارة العدل وفق التعليمات والنظم المحددة لمحضري الخصوم . وهي خطوة حضارية جديدة حرصت عليها الوزارة للتعامل مع المواطنين بالأسلوب الأمثل في الإبلاغ . وأكد فضيلته في كلمته الافتتاحية لدورة محضري الخصوم أن مسؤولية محضري الخصوم مسؤولية مهمة وخطيرة في نفس الوقت لأنها تتعلق بإصدار الأحكام .

انعقاد الاجتماع السادس لوكلاء وزارات العدل بدول (التعاون)

رأس فضيلة وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الدكتورعبد الله بن صالح الحديثي وفد المملكة المشارك في أعمال الاجتماع السادس لوكلاء وزارات العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في مسقط بسلطنة عمان والذي بدأ أعماله يوم الثلاثاء ١٤/٤/١٤٢٣هـ ويضم الوفد عدداً من المختصين في الوزارة .

وفيما يخص الاجتماع السادس أوضح الدكتور الحديثي أن وكلاء وزارات العدل سيناقشون عدداً من الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال ومنها :

مشروع النظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني .ومشروع نظام (قانون) الموحد لرعاية أموال القاصرين . ومشروع اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول المجلس .و دراسة إنشاء شبكة الكترونية موحدة لنظم وقوانين دول المجلس ومناقشة تقرير لجنة الخبراء المختصين المكلفة بدراسة معوقات تسجيل المحامين في دول المجلس ، و تكليف لجان الخبراء لإعداد مشروعات الأنظمة التي حوته وثيقة العين لتطوير التعاون العدلي المشترك لعام ٢٠٠٣م وهي : و مشروع النظام (قانون) الموحد لأعمال كتاب العدل. و مشروع نظام (قانون) موحد للتوفيق والمصالحة . كما سيجري مناقشة التنسيق والمتابعة لمشاركة دول المجلس في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالقضاء والشؤون القانونية .

تكليف وكيل الوزارة المساعد للشؤون القضائية بالإشراف على الإدارة العامة للمستشارين

أصدر معالي الوزير الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ قراراً يوم السبت ٢١/٢/١٤٢٣هـ يقضي بتكليف فضيلة الوكيل المساعد للشؤون القضائية الدكتور صالح بن عبد العزيز العقيل بالإشراف على أعمال الإدارة العامة للمستشارين .

وجاء هذا القرار بناءً على ماتقتضيه متطلبات العمل ولما يسعى إليه جهاز الوزارة من تطويرللأنظمة وتنظيم أعمال المحاكم والإدارات المرتبطة بالوزارة ولصدور عدة أنظمه خاصة بذلك ورغبة معالي الوزير في تفعيل الإدارة العامة للمستشارين وأعمال المستشارين لتواكب هذا التطور ولرفع مستوى أداء العمل في هذه الإدارة . الجدير بالذكر أن الإدارة العامة للمستشارين ترتبط بمعالي وزير العدل مباشرة وتتشكل من إدارتين هما إدارة الأنظمة وإدارة الاستشارات والدراسات ومن مهامها واختصاصاتها إعداد وإنشاء الأنظمة واللوائح التنفيذية الخاصة بأعمال الوزارة ودراسة ومراجعة الأنظمة واللوائح وإبداء المقترحات والآراء حيال تطويرها وصياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات التي تبرمها الوزارة في كافة أعمالها والتأكد من مطابقتها للأنظمة والتعليمات وجمع وتصنيف الأنظمة واللوائح والتعاميم والقرارات والتعليمات وتيسير الاطلاع عليها وإبداء الرأي الشرعي والنظامي حيال المعاملات المحالة للإدارة. كما تمثل هذه الإدارة الوزارة في الاشتراك مع لجان دراسة الأنظمة واللوائح والاتفاقيات والمرافعات أمام الجهات المختصة وحضور الندوات والمؤتمرات والاشتراك مع اللجان الخاصة والتحقيق بالمخالفات الإدارية والمالية الخاصة بموظفي الوزارة وفروعها وبحث المشاكل التي تعترض تطبيق الأنظمة واللوائح وإبداء المقترحات والآراء حيالها.

انعقاد الدورة الأولى لموظفي الاستعلامات بمحاكم المملكة

افتتح سعادة المستشار و المشرف العام على مكتب معالي الوزير الدكتور عبد الملك بن أحمد آل الشيخ صباح السبت ١٤٢٣/١/٣٠هـ الدورة التدريبية الأولى لموظفي الاستقبال والاستعلامات بمحاكم المملكة .

وقد ألقى د. عبد الملك آل الشيخ كلمة في افتتاح الدورة التي يشارك بها ٢٥ من موظفي المحاكم في المملكة وديوان الوزارة أوضح فيها أهمية الأخذ بالجانب التطويري في جميع الإدارات التابعة للوزارة مؤكداً على أن موظفي الاستقبال و الاستعلامات هم البوابة الأولى للمراجعين الأمر الذي يتعين عليهم التحلي بصفات عديدة تبرز الوجه المضيء للمحاكم الشرعية ومن هذه الصفات حسن التعامل مع المراجعين والإدراك التام لمتطلبات العمل مما يساعد على تقديم خدمة جيدة ومريحة لمراجعي تلك الإدارات.

افتتاح الملتقى الأول لباحثي الإحصاء بوزارة العدل

نيابة عن فضيلة وكيل وزارة العدل الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى افتتح مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة الأستاذ حمد بن عبد العزيز الصبيح صباح السبت ١٤٢٣/٢/٧هـ الملتقى الأول لباحثي الإحصاء الذي تنظمه الإدارة العامة للإحصاء بالوزارة.

وقد القى الأستاذ حمد بن عبد العزيز الصبيح كلمة وكيل وزارة العدل أكد فيها أهمية عقد اللقاء لباحثي الإحصاء وما ينتظر منه من نتائج طيبة بإذن الله لخدمة الوزارة وكافة منا شطها . مشيراً إلى أن الهدف من الاجتماع التعرف على أهمية الإحصاء وأثره الإيجابي في اتخاذ القرارات السليمة اعتماداً على الأرقام التي أصبحت لغة العصر. وشدد الصبيح على حرص الوزارة لبناء قاعدة معلومات دقيقة وصحيحة تدعم جهود الوزارة وتعكس ما تقوم به الدوائر الشرعية و تعيين المختصين لوضع الخطط التطويرية وتحديد الاحتياجات لكافة الدوائر الشرعية ودعمها بما تحتاجه من القوى البشرية والأثاث والمطبوعات وغيرها.

مشاريع ترميم وبناء وصيانة لعدد من الدوائر الشرعية

وقع معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالوزارة في الرياض صباح الثلاثاء ١٤٢٣/٣/١٦هـ تسعة عقود ترميم وبناء وصيانة لعدد من المحاكم والدوائر الشرعية في مناطق ومحافظات المملكة مع عدد من المؤسسات والشركات الوطنية بتكلفة إجمالية مقدارها (٧٥٣ ر ٨١٢ ر ٣٤) ريالا أربعة وثلاثون مليونا وثمانمائة واثنا عشر الفاً وسبعمائة وثلاثة وخمسون ريالا تتراوح مدة تنفيذها بين سبعة أشهر وثلاث سنوات .